

التقرير الرابع والثلاثون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم
1593 (2005)

- 1

1593 2005 / 31 - 1
(2005) 1 تموز/يوليه 2002
الجنائية الدولية (" "). العام إلى مخاطبته كل ستة أشهر
هذا الـ .

2 - وهذا هو التقرير الرابع والثلاثون إلى مجلس
(" ") فيما يتعلق بـ ، ويغطي تموز/يوليه 2021
الأول/ديسمبر 2021. وهذا هو التقرير الأول للمدعي العام كريم أسد أحمد خان (مستشار الملكة)
1593 (2005) منذ أن تولى منصبه في 16 حزيران/يونيه
2021.

3 - ويؤكد المدعي العام من جديد موقفه الذي يفيد بأن ا
لها ية القصوى. وبناءً عليه أولوية هامة بالنسبة لـ .
ومنذ تولي المدعي العام خان منصبه مراجعة شاملة لملف دارفور وجميع
بما في ذلك تقييم حالة الأدلة في التي أصدرت فيها المحكمة

4 - وشرع المدعي العام أيضاً في استعراض هيكل تقاريره إلى مجلس الأمن ومحتواها
والغرض منها بغية الاستجابة بصورة أكثر فعالية لتوقعات المجلس وتقديم خريطة طريق

5 - وتماشياً مع التزامه باحترام مبدأ الأساس المنصوص عليه في نظام روما
ي تعليماته إلى المكتب لاستكشاف جميع الإمكانيات والخيارات

(2005) 1593

المهمة
المدعي العام بالسلطات السودانية على أعلى مستوى لتأكيد التزامه بتحقيق العدالة عليهم
والناجين في دارفور عزيز الت
لتوطيد أسس الأدلة في
التي أصدرت المحكمة بشأنها أوامر قبض.

7 - غير أن التطورات السياسية والأمنية
الأخيرة في البلد أدت إلى تعقيد مبادرات متابعة التحقيق مما يظل مدعاة للقلق في
التالية.

8 - ويورد هذا التقرير التطورات الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير
ما يتعلق بالتحقيق والتعاون واستراتيجيات التكامل لتأمين العدالة للمجني عليهم
الوحشية المرتكبة في دارفور. سيرد بيانه فيما هو آت تم إحراز تقدم مهم
التحديات الكبيرة .

2 - عبد الله بندا أبكر نورين

9 - لتمثيل المدعي العام للسيد عبد الله بندا أبكر نورين (”السيد بندا“) فيما سبق بصفته
محامي الدفاع عنه أمام المحكمة الجنائية الدولية فقد اتخذ المدعي العام والمكتب جميع التدابير
القانونية والعملية اللازمة لحماية نزاهة الإجراءات من أي
حدوثه.

10 -

42 (6) عن جميع ينشأ فيها

تضارب في المصالح بسبب مشاركته السابقة في إجراءات المحكمة بصفته محام للدفاع. ونتيجة
لتنحيه الطوعي في ، لم تعد للمدعي العام إمكانية الاطلاع على أي ملفات غير علنية
وأدلة غير علنية ولن يشارك في المناقشات أو القرارات المتعلقة بهذه
العام مهامه إلى نائب المدعي العام

3 - زيارة المدعي العام للسودان

11 - ذكر فيما تقدم

10 13 / 2021 بها حالة تنتظر فيها
يسافر إليها بصفته مدعياً . خلال هذه الزيارة برئيس
مجلس السيادة السوداني الفريق أول عبد الفتاح عبد الرحمن البرهان رئيس الوزراء آنذاك،

معالي السيد ونائب رئيس مجلس السيادة اللواء محمد حمدان دقلو وزير الخارجية آنذاك، معالي السيدة مريم المهدي الصادق؛ ووزير العدل آنذاك، معالي السيد الدين عبد الباري؛ آنذاك، سعادة السيد وغيره من كبار أعضاء الحكومة الانتقالية في ذلك الوقت.

12 - أيضاً بممثلي دارفور وأعضاء مجلس السيادة، الدكتور الهادي إدريس، رئيس الجبهة الثورية السودانية واللواء الطاهر حجر رئيس تحالف قوى تحرير السودان.

13 - وركزت هذه الاجتماعات على تأكيد من جديد على الأولوية للجهود المبذولة لتحقيق العدالة عليهم والناجين في دارفور عن طريق صدرت فيها المحكمة مما يحتمل معه إنجاز إحالة مجلس الأمن هذه. وأهاب المدعي العام كذلك تعاونها مع مكتبه والمحكمة ككل لتحقيق هذه الغاية.

14 - وعلى وجه الخصوص والمحفوظات والشهود عوانق إلى الإقليم . من الهام أن تقديم لمشتبه فيهم المحتجزين في السودان ي أن يه يرافقه تعاون ملموس لا سيما لوصول إلى الأدلة ذات الصلة وتوفيرها. أيضاً أهمية وفاء السودان بالتزاماته بموجب 1593 (2005) واتفاقية

15 - خلال اجتماعاته الرسمية في الخرطوم بياناته العلنية التي تفيد بأنه فيما يتعلق بمبدأ التكامل جميع الخيارات المحتملة المتاحة بموجب نظام روما الأساسي التي من شأنها توفير عدالة هادفة وفعالة للناجين من جرائم وعلى مناقشة تلك الخيارات. وفي الوقت ذاته نزاهة التحقيقات المستقلة وأي عملية قضائية

16 - الفريق أول البرهان، وجميع المسؤولين الحكوميين الذين اجتمع بهم بتقديم الدعم الكامل للمحكمة الجنائية الدولية ولا سيما أنشطة التحقيق التي يقوم بها المكتب. واثق على خطوات عملية تشمل التزام السودان بتسهيل وجود مكتب المتخذ حينها الذي نقله إليه رئيس الوزراء ووزير الخارجية عتزم السودان التصديق على

17 - تمت زيارة المدعي العام بالتوقيع على مذكرة تفاهم على توسيع نطاق تعاون حكومة السودان / 12 2021 ليشمل

فيما يتعلق بكل فيه من المشد به فيهم الأربعة الذين ليسوا في الوقت الراهن في
عهدة المحكمة. ومن الهام
بأن مذكرة التفاهم هذه لا تزال سارية المفعول.

18 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير،
أيضاً
عليهم والناجين في دارفور. وفي هذه
حالة التحقيقات والإجراءات القضائية
ومسؤوليته عن تعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة في دارفور.
التأكيد على أنه للاضطلاع بهذه المسؤولية، سيضعاف المكتب جهوده في حالة دارفور
وسيسعى جاهداً لإجراء تحقيق مستقل ونزيه في
الذين أصدرت المحكمة أوامر عليهم.

4 - التطورات الأخيرة في السودان

وضع المشتبه فيهم

19 - لا يزال السيد بندا فاراً من عدالة المحكمة ومكان وجوده المحدد غير معروف.
20 - بالإضافة إلى السيد بندا لا تزال هناك ثلاثة أوامر قبض صادرة عن المحكمة الجنائية
الدولية فيما يتصل
عمر حسن أحمد البشير
("السيد البشير") وأحمد محمد هارون ("السيد هارون") وعبد الرحيم محمد حسين ("السيد
حسين").

21 - تموز/يوليه 2020 اعتقل السيد البشير في الخرطوم ويُحاكم حالياً بتهم تتعلق
الذي 1989 أوصله إلى السلطة. وقد تم تأجيل المحاكمة عدة مرات
وحتى الآن لم يتم الإبلاغ عن حكم نهائي. ويُعتقد أن السيد حسين لا يزال رهن الحبس الاحتياطي
والمحاكمة بتهم تتعلق بالانقلاب العسكري لعام 1989. ولا يزال السيد هارون أيضاً رهن
علم المكتب في الوقت الراهن، لم يُوجه محلياً إلى أي من هؤلاء
المشتبه فيهم الثلاثة لدى المحكمة الجنائية الدولية اتهام بنفس السلوك الإجرامي الذي يشكل أساس
وامر الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية عليهم.

22 - ويرد فيما هو آت 5 "الأنشطة القضائية الأخيرة"
السيد علي محمد علي عبد الرحمن المعروف أيضاً
شيب ("السيد عبد الرحمن") نفسه إلى المحكمة في حزيران/يونيه
2020.

23 - يرد فيما هو آت 7 ” “ عرض لمستجدات جهود المكتب لضمان مساءلة المشتبه فيهم لدى المحكمة الذين ما زالوا طلقاء.

5 - الأنشطة القضائية الأخيرة

24 - 26-24 أيار/مايو 2021 بشأن اعتماد التهم في الدعوى المرفوعة السيد م وبنديسي والمناطق المحيطة بهما في آب/أغسطس 2003 (التهم 1 11) لجمع تهم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية البالغ عددها 31 تهمة جهت إليه.

25 - والتهم المعتمدة التي وجهها المكتب السيد عبد الرحمن تتعلق بجرائم ادّعي ارتكابها م وبنديسي والمناطق المحيطة بهما في آب/أغسطس 2003 (التهم 1 11) شنّ هجمات على المدنيين والقتل والنهب وتدمير الممتلكات والأفعال اللاإنسانية الأخرى والاعتداءات على الكرامة الشخصية والاعتداءات والنقل القسري للسكان والاضطهاد. التهم أيضاً دعى ارتكابها في مكجر والمناطق المحيطة بها في شباط/فبراير 2004 / (التهم 12 21) ودليج والمناطق المحيطة بها في آذار/مارس 2004 (التهم 22 31) بما في ذلك التعذيب والأفعال اللاإنسانية الأخرى والمعاملة القاسية على الكرامة الشخصية والقتل والشروع في القتل والاضطهاد.

26 - 8 أيلول/ 2021 التمهيدية الأولى افتتاح المحاكمة ضد السيد 5 نيسان/أبريل 2022.

6 - التحقيقات الجارية والجرائم القائمة المدّعى بها

التحقيقات الجارية

27 - في بداية الفترة المشمولة بالتقرير، وبعد استعراض ملفات العام موارد إضافية لفريق دارفور التابع للمكتب، عدد المحققين ووكلاء المدعي العام، تزويد الفريق بالمهارات المطلوبة، بما في ذلك مهارة إتقان اللغة العربية. وحرص المدعي العام كذلك على أن يخصص الفريق الموارد بالقدر الكافي لجميع ملف دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، عيّ وتخصص مهمته لدارفور لا غير، وذلك من أجل تعزيز جهود التحقيق والتعاون. والمستشارون الخاصون للمدعي العام هم أشخاص يتمتعون بمؤهلات وخبرات مهنية في مجالات عملهم ويقدمون المشورة للمدعي العام في إطار ولاية كل منهم بصفتهم مستشارين خاصين.

28 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفد المكتب بعثات متعددة إلى السودان، وقابل عدداً من الشهود. وتماشياً مع مذكرة التفاهم المشار إليها فيما تقدم سين الكفاءة وخفض

التكاليف وضع المكتب للمسات الأخيرة على خطط لإيفاد فريق تحقيق ليكون مقره
كان هذا الفريق يعتزم العمل بشكل وثيق مع السلطات
السودانية ذات الصلة للمضي قدماً في تحقيقات المكتب.

29 - 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021
ر المكتب على تعليق هذا الإيفاد وإيقاف أنشطته التحقيقية في البلد فوراً. ولئن تمكن فريق من
/ديسمبر 2021

أنشطة التحقيق في السودان كبيرة لأنشطة التحقيق والتعاون التي يقوم بها المكتب
فيما يتعلق بجميع في هذه الحالة. أن يتمكن المكتب من إيفاد فريق إلى
دون تأخير وبدعم كامل من السلطات السودانية
استئناف عمله التحقيقي. فبقدر ما يُ بالتحقيقات، بقدر ما سيتأتى الإسراع بتحقيق العدالة
لأهالي دارفور على نحو ما يتوخاه القرار 1593 (2005). ويطلب
مضاعفة تواصلها مع تسهيل هذه الجهود وتعزيزها.

القائمة المُدعى بها

30 - دهور الوضع الأمني في دارفور تدهوراً كبيراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير
. وقد أشار الأمين العام في تقريره عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة
المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية 3 كانون الأول/ديسمبر
2021 إلى تدهور البيئة الأمنية في البلد على أن دارفور لا تزال تمثل بؤرة توتر رئيسية.

31 - إلى تقارير مختلفة من البعثة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية،
ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين استمرت الهجمات ضد المدنيين في كثير من
الأحيان في سياق الاقتتال القبلي، في عدة مواقع لا سيما في غرب وشمال دارفور مما أدى إلى
وفيات في صفوف المدنيين واغتصاب نساء وفتيات وتهجير قسري للآلاف وتدمير .

32 - يجب أن تنتهي دوامة العنف هذه. في هذا الصدد. ويجب
أن يعلم أولئك الذين يواصلون ارتكاب العنف ضد المدنيين الأبرياء أن لأفعالهم عواقب.
الأمن بحتمية هذه المساءلة. ويدعو المدعي العام السلطات إلى التحقيق في هذه
الحوادث المبلغ عنها لإثبات الحقائق وضمان المساءلة وتحقيق العدالة لـ عليهم.

33 - وبصرف النظر عن الولاية القضائية على الحالة الراهنة في دارفور ونظراً لمحدودية
سيواصل المدعي العام في الوقت الراهن، إعطاء الأولوية
للموارد في هذه الحالة فيما يتعلق التي أصدرت بشأنها المحكمة .

34 - يظل التعاون بين مكتب المدعي العام وحكومة السودان ضرورياً إذا أريد إقفال ملف هذه الحالة في نهاية المطاف تماشياً مع إحالة مجلس الأمن هذه. ومن المهم التذكير بأن مجلس الأمن 2005. غير أنه

لم تتح للمكتب فرص وصول حقيقية إلى أراضي السودان إلا في تشرين الأول/أكتوبر 2020 لرئيس السوداني السابق السيد البشير للمحكمة. وأدى هذا الانعدام بما في ذلك فيما يتعلق بالقبض على المشتبه بهم رار المدعية العامة السابقة وبنسودة وقف التحقيق إلى أن يصبح تعاون السودان والمجتمع الدولي مجدياً. في مجال التحقيق تحديات كبيرة يجب ملاحظتها ومعالجتها بشكل نهائي.

35 - ويجب تعزيز الأدلة لا سيما فيما يتعلق الرئيس السابق السيد البشير وكذلك السيد حسين. وهذا ما يتطلب تعاوناً حقيقياً بين المكتب وحكومة السودان وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد تعهدت الحكومة السودانية بالتزام كبير في هذا الصدد بتوقيع مذكرة التفاهم في آب/أغسطس 2021 التي وسعت نطاق التعاون بين المكتب والسودان ليشمل جميع المشتبه فيهم الذين أصدرت المحكمة أوامر عليهم. ويتطلب الوقت الراهن أن تُنفذ هذه الالتزامات بالتنفيذ وأن يُعزم بصورة مشتركة وجماعية على ضمان إجراء تحقيقات فعالة ومساءلة مجدية.

36 - ومن الحيوي أن تنفذ ليس مذكرة التفاهم هذه 1593 (2005) والتزاماته الداخليّة، يؤكد مكتب من جديد السماح له م، والشهود

37 - ضروري لضمان استناد جميع وينطبق هذا بشكل خاص على الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية حيث انقضى وقت طويل منذ أن عى بها 2003. ستتعين مواصلة التحقيقات وقد يستمر تأخير فيما يتعلق

38 - وقد سهلت السلطات في السودان إصدار التأشيرات لموظفي واصلت تقديم . ويحظى هذا التعاون وهذه المساعدة

وعظيم التقدير. وفي الوقت نفسه، يتعين القول إنه هذا التقرير من الطلبات الرسمية للمساعدة التي لم تنفذ، حتى تاريخ هذا التقرير.

39 - ولم يحرز طلبين رغم طلبات المتابعة العديدة التي وجهها المكتب. ومن الفترة المشمولة بالتقرير السابق جزئياً ي طلبان لم ينفذا. ورغم تحديات الأحداث في السودان هذا التقرير، يتعين التأكيد على أن التنفيذ يظل ضرورياً. يجب أن تتحسن حالة التعاون.

40 - ومن التحديات الأخرى التي يواجهها المكتب فيما يقوم به من أنشطة تحقيق تغيير المسؤولين الحكوميين في أعقاب أحداث 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021. ولم يعد العديد من المسؤولين الحكوميين المكتب يشغلون مناصبهم الرسمية أنه من إيفاد له

11 15 كانون الأول/ديسمبر 2021

السودانية. حرز بعض التقدم في هذه البعثة يزال ينتظر أن يخطر جهات التي عينها ي. وهذا ما حال إلى حد ما دون الوزارات والمكاتب السودانية التي يعد دعمها ضرورياً يتسنى تعيين جهات التنسيق المطلوبة من دون تأخير التعجيل بالتعاون والحوار مع المكتب، ويلاحظ بتقدير الجهود الجاري بذلها في هذا الصدد.

41 - ويقر المكتب بالدعم الذي تلقاه في تحقيقاته من دول مختلفة في أفريقيا وأوروبا وأماكن بما في ذلك الدول التي سهلت الإعفاءات من قيود مكافحة جائحة كوفيد-19 والتي لولاها لتعطلت هذه التحقيقات. وبصفة خاصة، يعرب المكتب عن امتنانه للدعم الذي تلقاه من الدول الأطراف في المحكمة والدول غير الأطراف، بما في ذلك وفد الاتحاد الأوروبي. النزوح والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. يعرب المكتب أيضاً عن تقديره لمعدل التنفيذ الممتاز لطلبات المساعدة الموجه ، بما فيها كندا، فيما يتعلق بـ

42 - لال زيارة المدعي العام للخرطوم المكتب عن انفتاحه للتواصل مع السلطات السودانية فيما يتعلق بتهج التكامل المحتملة لا سيما فيما يتعلق بأولئك الذين تشتبه فيهم المحكمة الجنائية الدولية الذين لا يزالون رهن الاحتجاز في

43 - ورهنأ بمقتضيات
لاستكشاف ودراسة الخيارات القابلة للتطبيق التي يمكن أن توفر عدالة حقيقية ونزاهة
متى وحيثما كان ذلك ملائماً
عليهم في
دون مزيد من التأخير.

- 8

44 - شهدها دارفور اليوم هي تذكير صارخ بضرورة إنهاء
الإفلات من العقاب التي ابتليت بها دارفور في الماضي.
الجرائم الفظيعة عنصراً أساسياً
صوب تحقيق مجتمع ديمقراطي قائم على
سيادة القانون. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف

45 - ويقر المكتب بالتقدم
الذي كان يجري إحرازه قبل أحداث 25 تشرين
/ 2021. سنتين
لم يكن يخطر
وتتعهد بالدعم والتعاون وتبدي نيتها في
التصديق على نظام روما الأساسي.
تغيير م
من شأنه
أن يؤدي إلى تقدم ملموس في
تحقيق والمقاضاة التي يجريها الـ
فيما يتعلق بإحالة
دارفور والناجين
عليهم في
منه الشعور بهذا الزخم.

46 - وبينما لا يزال السودان يمر بمرحلة انتقالية حساسة

دارفور بما يتوافق مع نظام روما الأساسي وبطريقة لا تؤثر
سلباً على هذا الانتقال. ولكي يتحقق ذلك يجب أن يتخذ السودان خطوات حقيقية وملموسة أخرى
من خلال حوار صريح وإيجابي مع المكتب.

47 - ويجب اغتنام الفرصة التي أتاحتها إبرام مذكرة التفاهم الأخيرة بين المكتب والسودان
والاستفادة منها استفادة كاملة، لضمان المساءلة العاجلة لجميع المشتبه فيهم في
والذين أصدر
عليهم. ويجب تنفيذ طلبات المساعدة التي لم تُ
ومنح فرص الوصول الكامل إلى السودان في بيئة آمنة ومأمونة واستكشاف جميع خيارات

48 - وسيواصل المكتب إيلاء الأولوية
من أجل تحقيق مساءلة مجدية
وتمكين
من إنجاز هذه الإحالة يعول المكتب
الانتظارها لـ
لمجني عليهم
| .